المشاكل النظرية والمنهجية في تحليل الكلام

الباحث إبراهيم الخلفاوي
طالب باحث سلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس الرباط
المغرب

1. تنوع الأصول والقضايا.

1.1. يتعلق الأمر بالتحليل البنيوي للسرد، والسرد الذي يتم اعتباره فئة محددة من الخطاب، والتي أكدها رولاند بارت مؤخرا بأنها "طريقة علمية بالكاد طريقة ومن المؤكد أنها ليست علم "(1970، ص 19). قد يتساءل المرء ما إذا كان يجب على المرء أن يوافق على هذا الحكم عندما يعتزم المرء دراسة العناصر النظرية والمنهجية الرئيسية التي تميز حاليا في فرنسا البحوث التي أجريت في مجال تحليل الخطاب. في الواقع، تُظهر هذه الدراسات على الأقل نوعًا من عدم التجانس، والذي، مع عدم استبعاد بعض نقاط التقارب على مستوى التوجه المفاهيمي، يكشف مع ذلك، في وضع الأساليب وتطبيقها، اختلافات كبيرة. من الصعب في بعض الأحيان معرفة ما إذا كانت الأسئلة المطروحة هي بالفعل مشكلة في الخطاب أو أي شيء آخر (الأدب، التاريخ، علم الاجتماع). إن تنوع المقاربات، وعدم الاتساق في التحليلات، ينجم عن مصادر التفكير النظري الحديث حول الأشكال الأدبية للخطاب وعن أنواع الأسئلة المطروحة، كافتراضات نظرية، في عدد معين من الأبحاث التي تشترك في استخدام الخطاب كمعطى.

1.2. تعود أصول الخطاب النظري الحديث في الخطاب إلى 1910-1920. معاصرا لبدايات اللسانيات البنيوية (ما بعد Saussurian)، هذا التأمل لا ينفصل عنها في تطوره البطيء والمتجزئ، وهذا لهما سببان متناقضان ظاهريا. من ناحية، ترفض اللسانيات البنيوية إمكانية دمج نظرية الخطاب بتشكيلها: هذه هي نتيجة التمييز النظري بين اللغة والخطاب، حيث أن الأخير هو فقط تحقيق ملموس وحديث ومحدود بحت للغة التي يتم تصورها كنظام قواعد مجردة، مشتركة بين جميع المتحدثين والتي تسمح بأي شكل من أشكال الكلام. إن تحديد الوحدات من خلال علاقاتها المتبادلة (وظيفية و / أو توزيعية)، وترتيبها في هيكل هرمي بمستويات مختلفة (الصوتية، المورفولوجية، النحوية) تعتبر ذات صلة فقط بالتحليل اللغوي الذي يكون أعلى مستوى له هو الجملة. (والذي يستثني مسألة تسلسل الجمل، أي الكلام). ولكن من ناحية أخرى، فإن مبدأ اللزوم، ومفهوم البنية وعواقبه المنهجية يقعان في مركز اهتمامات الشكليين الروس (تودوروف، 1965). هؤلاء طوروا نوعا جديدا جذريا من التحليل الأدبي على النصوص، استنادا إلى مفاهيم قريبة من اللغويات السوسورية، مما يعني ضمنيا تفكيرا في مشكلة الخطاب. من خلال عمل ر. جاكوبسون، تم تقارب بين اللسانيات مع هذه الأشكال الجديدة من التحليل الأدبي. تحتوي أطروحات دائرة براغ اللغوية، التي نُشرت في عام 1929، على الخطوط العريضة لما ستكون عليه العناصر النظرية الأساسية، التي طورها فيما بعد ر. جاكوبسون من منظور الأشكال المختلفة للخطاب وفي سياق اللسانيات الوظيفية.

مع C. Bally، تتجه مدرسة جنيف نحو لغوية الكلام التي تعارض وظيفة الاتصال، وهي ضرورية لدراسة اللغة (مبدأ التنظيم الفكري والاجتماعي)، ووظيفة للتعبير (ظواهر عاطفية، ذاتية، فردية) بعلاقة بالسياقات النفسية-الاجتماعية: "تتمثل مهمة الأسلوب في معرفة ما هي الأنواع التعبيرية التي، في فترة معينة، تعمل على جعل تحركات فكر وشعور المتحدثين، ودراسة الآثار التي تحدث تلقائياً على المستمعين باستخدام هذه الأنواع التعبيرية "(C. Bally، الحياة واللغة). هذا الأسلوب، من دون ضرورات معيارية أو جمالية، يأخذ كموضوع دراسة "حقائق الكلام في مجملها"، واستبعاد، في البداية، الأدبيات التي تتعلق باللغة المكتوبة واللغات الفرعية اللغوية. (اجتماعية - مهنية، عامية). وهو

يتناول، ولو بطريقة مبعثرة (تعدادات بدلا من تصنيفات، وتفسيرات نفسية بمصطلحات بيرجسون)، بعض المشاكل المتعلقة بإنتاج بيانات تخطت الجملة: وهي النطق، والإبداع في إطار أشكال التحويلات في إطار نظرية Saussure حول العلامة.

في مكان آخر، تعتبر نظرية اللسانيات البنيوية الدنماركية (L. Hjelmslev، 1968) مشكلة الخطاب من خلال توسيع نظرية اللغة. بعد أن افترضنا كإجراء تمهيدي فرضية النظام السيميائي البسيط الذي يسمح ببناء نموذج نظري عام للغات الدلالية (اللغات الطبيعية)، يجب أن ننظر في الأنظمة السيميائية الثانية التي تظهر في النصوص. بالنسبة إلى L. Hjelmslev، فهي تأتي تحت فئتين عريضتين: لغات تلميحية وmétalangages. وقد أدت التركيبة الإهليلجية والغامضة إلى حد ما لهذين المفهومين إلى ظهور تفسيرات متباينة في تطوير السيميائية. من وجهة نظر لغوية الخطاب، يطرح L. Hjelmslev، كضرورة، تصنيفًا للخطابات (التي لا يزال يتعين تحديد اتجاهاتها المنهجية) التي يمكن دمجها، من خلال علاقتها مع علم الاجتماع، وعلم الأعراق وعلم النفس، مع une métasémiologie (الذي لا يزال من المقرر إنشاؤه) قادر على الوصول إلى تصنيف للثقافات (Greimas، 1970).

تجدر الإشارة الآن إلى أن الملاحظات السابقة لا ينبغي أن تكون مضللة: لقد لاحظنا هنا – بطريقة مبهمة – بضع نقاط تؤدي وحدتها الظاهرية بشكل أساسي إلى تجميعها حول الكلمتين الرئيسيتين: اللسانيات و الخطاب. إنهم ببساطة يشهدون، على الجانب الوحيد لمشكلة الخطاب، على اهتمام عدد صغير من اللغويين، خلال فترة حوالي ثلاثين سنة، بعدم وضع اللسانيات في المهام الوحيدة لوصف اللغة و التفسير الأكثر صرامة لأساليبها الخاصة. إن الإلحاح والضرورة المطلقة لهذا العمل، فضلاً عن اتساعه، يفسران بسهولة التأكيد (التي تبررها المبادئ النظرية التي تحدد المجال اللغوي) على مسألة الخطاب وغيره من القضايا التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً به: مشكلة المعنى والدلالة، سياق الظرفية، المتحدث (تتضمن اللغويات البنيوية عناصر نظرية دلالية، حتى وإن لم تكن صريحة في التحليلات، ولكنها ليست نظرية المعنى). يتم توجيه كل هذه الأسئلة إلى العلوم والأساليب الأخرى. إن "معنى" النص وظروف إنتاجه – التي تعتمد على المتحدث وسياق الظرفية – هي على وجه الخصوص مجال علم النفس وعلم الاجتماع. في الوقت نفسه، تختفي مسألة الخطاب كمشكلة لغوية، باستثناء التحفظات القليلة التي أُبديت في وقت سابق، والتي ستكون في الخمسينات مصدر للنهج النظرية الأولى حول مشكلة الخطاب اللغوي. وليس من قبيل الصدفة أن يتطابق هذا التطور مع أول التساؤلات للافتراضات الأكثر رسوخاً في Distributionnalisme.

1.3. إذا كان من الضروري طرح الأسئلة المتعلقة بمعنى النص، نفس الأسئلة المتوخاة في تفسير النصوص التقليدية، في نفس الوقت: القول والقصد من القول، الكيف والماهية من النص، ولكن أيضا المؤلف والقارئ والمجتمع، وبالتالي ثقافة معينة وتقاليدها، وهذا يعني التاريخ، وهكذا تنسحب اللغويات. ولكن ليس من دون تسجيل، من خلال هذا الرفض، جميع الصعوبات التي تواجه مشروع العلوم الإنسانية عندما، مثل التاريخ أو علم الاجتماع، يقومون باعتبار النصوص كبياناتهم، مع مفترضا ضمنيًا لفورية المعنى (من جانب القطب المتلقي) في نفس الوقت مع شفافية "الكلمات" (الخطابات)، التي تعتبر "متناظرة أو متشابهة للمجموعات التي تشكل موضوعها الخاص، مما يقلل من أي قياس في العلاقة بين الطوبولوجيتين" (J دوبوا و J. Sumpf، 1969، ص 4). وبعبارة أخرى، فإن أي تحليل للمادة اللفظية يشرك بطريقة أو بأخرى فرضيات لغوية، غير معترف بها على هذا النحو في أغلب الأحيان. ومع ذلك، فإن ما يسمى بالتحليل البسيط للنص، تلخيصه على سبيل المثال، يفترض عمليات لغوية ربما تكون معقدة للغاية، على أن تكون واعية. هذه الحقيقة ذاتها – واحدة من أماكن التفكير اللغوي الحالي حول مسألة الخطاب – لا يُنظر إليها على أنها مشكلة عندما تهدف الفرضيات الصريحة من خلال السلوك اللفظي، وما وراءه، إلى تعريف أو بناء هياكل اجتماعية – ثقافية لمجتمع ما. مع ملاحظة تعقيد المشاكل، فإن اللغويين يتركونها معلقة، وهذا هو السبب في المحاولات الأولى لوضع تقنيات تحليلية تهدف إلى الحد من "الذاتية" للمحلل أثناء فحص النصوص، تكمن في مجال آخر كالمتعلق باللسانيات.

استخدم علماء الاجتماع وعلماء النفس، ولا سيما في الولايات المتحدة، مجموعة متنوعة من التقنيات التحليلية، المعروفة باسم تحليل المحتوى. فهي تسمح بتوصيل مدلول النص بالمتغيرات الاجتماعية (المواقف، الأحكام، الآراء حول X) التي سبق تعريفها وتنظيمها في شكل شبكات فئوية تنطبق على النصوص. لذلك نحن نحاول إنشاء علاقات ارتباط، تعتبر مهمة، بين السلوك اللغوي والسلوك غير اللغوي (يفترض بالأول

أن ينير الآخر أو يسمح بالتنبؤ به). هذه التقنيات عديدة وغير متجانسة (J. Sumpf، 1968، P. Henry and S. Moscovici، 1968). بناء على الفرضيات النظرية، تقدم الشبكات الفئوية بطريقة أخرى ما يود تجنبه: فهي تخاطر فقط بإعطاء انعكاس لها فقط بعد تطبيقها على النصوص. علاوة على ذلك، في غياب معايير مسح محددة بوضوح، فإن عملية تحديد وتشفير وحدات المحتوى التي تظهر على جميع المستويات (الكلمة، الجملة، الفقرة) تظل صعبة وغير مؤكدة. كيف تسجل "الفروق الدقيقة في التعبير"؟ هل يمكن قياسها من حيث مقاييس القيم الصغيرة بما يكفي لتكون ذات صلة اجتماعية حقيقية؟ طرح هذه الأسئلة دون إجابة، هو تسجيل الحاجة للغويات اجتماعية حيث تحليل الخطاب الذي يعتبر أولا مشكلة لغوية، سيكون قادرا على جلب المبادئ المنهجية الصارمة التي تفتقر حاليا لعلماء الاجتماع والباحثين من تخصصات أخرى.

من منظور آخر، يمكن اعتبار الأعمال في lexicologie appliquée مجموعة متنوعة من تحليل المحتوى. يقدم "تشكيل الفهارس" (P. Guiraud، 1954، 1960، 1963) الذي يعمل على مستوى الدال ضمانات اكتمال ودقة – بعد تحديد المعايير التي تحدد الوحدة المعجمية (مولر، 1968 و 1969) – التي تفتقر اليها التحليلات المواضيعية. انطلاقا من جرد الوحدات، المجهزة بمؤشرات التردد الخاصة بها، يمكن إجراء التصنيفات، والتوزيعات، سواء كانت إحصائية أو لغوية، بقدر ما يرغب المحلل، بكل "موضوعية الحقائق". . ولكننا نجد جميع الأسئلة التي أثيرت في تحليل المحتوى، بمجرد وبعد جرد تسجيلات الوحدات، فإننا نعتبر وجود هذه الوحدات أو غيابها أو تواتر وحداتها إنما يدل على شيء. إن التحول من مفهوم الدالّ إلى مفهوم العلامة، ومن ثم امتداده إلى المعنى، هو ثابت، لكنه لا مفرّ منه بلا شك، بما أنّه مسألة في علم المعجم التطبيقي، أي ربط السلوكيات اللفظية (التي تم تحديدها على مستوى الوحدة المعجمية) بشيء آخر قد يكون "معرفة" الكاتب أو عصر أو مجتمع.

دون إغفال أهمية المواد المدروسة والمدرجة في علم المعاجم (استغلالها في مجالات متنوعة مثل دراسة اللغة والأدب والتاريخ وعلم الاجتماع ويوضح تماما ضرورتها التي لا يمكن إنكارها)، وفيما يتعلق بتحليل الخطاب، فإن مساهمتهم في شكل بيانات إحصائية لا يمكن أن تكون إلا بمثابة دليل على بناء أول فرضيات العمل. التحليل المعجمي، من خلال التفصيل المنتظم للنص، يفجر بنياته الخطابية والنحوية. هي إذن غير قادرة على حساب ذلك. علاوة على ذلك، عندما تهدف قضايا محتوى النص، إذا قبلنا فرضا مع اللغويين أن "المعنى" يرجع أساسا إلى نظم علاقات معقدة للغاية، يبدو أن هذه الأساليب لا يمكن أن تعطي تمثيلا فقيرا جدا. هذه الصعوبات هي منبع التوجهات الجديدة، التي ظهرت منذ بضع سنوات في علم lexicologie appliquée، والتي تبدو أقرب إلى بعض الدراسات المتعلقة بتحليل الخطاب. إعادة إدماج القضايا المعجمية في اللغويات (عن طريق فهم أفضل للعلاقات بين هذه المجالات)، وكذلك التقدم التقني في تسجيل النصوص على الكمبيوتر، ساهم في إنشاء فهارس التوافق (Que– مادا، 1961، 1962 تورنير، 1969، لوناي، 1968). يتم رفع الوحدة المعجمية مع بيئتها يمينا وشمالا (بين 3 و5 مصطلحات متداولة) و هذا يتيح ادراج بعض العلاقات التوزيعية: التعايش، عدم التوافق، التعارض. متناولة في الولايات المتحدة من قبل I. دي سولا بول (1959)، كامتداد لانصباب Osgood .E .C على مشاكل الدلالات وتحليل المحتوى، هذه الأساليب التوزيعية يتم تطبيقها حاليا في فرنسا في مراكز البحوث المختلفة في علم المعاجم. في اطار مركز المعاجم السياسي بسان كلود، أبحاث السيد لوني حول المفردات السياسية في أعمال روسو تعكس بشكل جيد هذا التطور عن طريق التحسينات المتتالية لطريقة التحليل وجدة بعض الاتجاهات. بالانتقال من بيان الوحدة المعجمية إلى دراسة حالات التعاطي، يتناول السيد لوناي أخيرا أسئلة تتعلق بتحليل البيانات. يتم إعادة إدراج الوحدة المعجمية، التي اتخذت باعتبارها ثابتة (مصطلح محوري)، في الجملة أو الجمل التي تحتوي عليها. في استنتاجات أطروحته، أطلق السيد لوني النقاش الذي هو نقطة البداية في عدد من الدراسات اللغوية: على افتراض أن هناك تصنيف الخطاب، والأسلوب المنهجي المتبع في تحليل البيانات يسمح للإفراج عن طريق تلخيص الفقرات، المقترحات الأساسية التي من شأنها أن تكون أول إشارة لتعريف بيان قواعد تشكيل البيان؟

ولكن كل هذا، الذي هو مشكلة لغوية، لا يغني شيئا عن التفسيرات التي يمكن بعد ذلك أن تصاغ في التاريخ والأدب أو علم الاجتماع، غرض اللغويين ليس انتاج خطاب "أكثر صحة"، "أكثر موضوعية أو "أكثر اكتمالاً" حول المؤلف أو الفترة أو المجتمع

2. التوجهات النظرية لتحليل الخطاب.

2.1. يبدو من الصعب تحديد استخدامات مصطلح الخطاب في اللسانيات. عندما لا يشير المصطلح إلى مفهوم الكلام (F. de Saussure) أو العبارة (Bloomfield .L)، فإنه يكاد يكون معادلاً للنص، بمعنى بنية مغلقة، مكتملة، حيث يتم تعريف العناصر من خلال علاقاتهم. أيضا يمكننا اعتبار الجملة بمثابة ملامح ترتيل بين فاصلين، بطريقة عملية، أحيانا يمكن فهم الخطاب كسلسلة من الأحداث: هناك "أخذ الكلمة" من المتكلم، ثم تسلسل الجمل، يليه الصمت (أو تغيير المتكلم). يمكن قبول هذا الوصف أيضًا لعبارات "عبارة" و "نص". مكان التقارب، سواء كان الخطاب، النص أو الكلام، موجود في الافتراض الشائع لوجود ترتيب في تسلسل الجمل، لمجموعة من القواعد التي لا تقتصر بالضرورة على تعداد القيود النحوية ضمن الجمل.

تنشأ مشكلة تحليل الخطاب في اللسانيات (تحت تسمية نص، عبارة، وما إلى ذلك) في بداية الخمسينات، في كل من الوظائفية الأوروبية والتوزيعية الأمريكية، وهما الاتجاهان الرئيسيان للبنيوية. في كلتا الحالتين، هو إدراك للحدود المفروضة من قبل اللغويات ومحاولة للتغلب عليها. في كلتا الحالتين أيضا، تهدف المرحلة الأولى إلى توسيع نطاق الدراسات اللغوية من خلال البقاء ضمن الإطار النظري للبنيوية. من الواضح أن الاختلافات تبدأ عند هذه النقطة، "الحدود" ليست من نفس الطبيعة اعتمادًا على ما إذا كنا في منظور وظيفي أو توزيعي.

إن أطروحات براغ، التي تؤكد إمكانية وضرورة مثل هذا التمديد، تشير في الوقت نفسه إلى اتجاه البحث من خلال نظرية وظائف اللغة. إن الوظيفة المرجعية (أو المعرفية) – الدلالية L. Hjelmslev – والتي تستجيب لغرض التواصل، والتي تعتبر أساسية، ليست الوظيفة الوحيدة للغة. تم صياغة فكرة الرموز الفرعية الخاصة بكل وظيفة بوضوح من قبل R. Jakobson: "بالنسبة لكل مجتمع لغوي، لكل متحدث، هناك وحدة للغة، لكن هذا الرمز العالمي يمثل نظامًا من الرموز الفرعية في التواصل المتبادل؛ كل لغة تحتضن عدة أنظمة متزامنة، يتميز كل منها بوظيفة مختلفة "(1963: ص 213). يتم الحفاظ على المبدأ الأساسي للتمييز بين اللغة والكلام، مثلما يظل المستوى الأعلى من التحليل هو مستوى الجملة. وعلى النقيض من ذلك، فإن مفهوم الخطاب يخضع لتغييرات مهمة: فهو لم يعد مكانًا متميزًا للمضاعفات والتنبؤ، مرتبطًا بموضوع نفسي دائم الحركة، خاص، بعيد المنال. في الواقع، تتجلى الرموز الفرعية التي تتوافق مع وظائف مختلفة من اللغة، كصفات لغوية ذات صلة، حيث يتم تشكيل التعبير، في فعل الإنتاج نفسه الذي يخضع لقواعد محددة من اللغة. يستبدل البيان الذي صمم ككائن–حدث، خارج عن المتحدث الذي أنتجه، ببيان الشيء المصنوع، حيث يندرج المتكلم بشكل دائم في خطابه الخاص، في نفس الوقت الذي يدرج "الآخر" عن طريق العلامات التعبيرية. عندما يقول Benveniste، وهو رائد في هذا المجال مع R. Jakobson، إن الامر يتعلق "بطريقة أخرى لرؤية الأشياء نفسها، طريقة أخرى لوصفها وتفسيرها" (1970، ص 12)، انما يركز على الأهداف النظرية المختلفة بشكل أساسي التي تميز البحث اللغوي عن قواعد اللغة (نموذج الكفاءة) وتحليل الأداء اللفظي الذي يؤدي إلى تصنيف للخطابات.

من منظور التوزيعية الأمريكية، يتم النظر إلى مشكلة الخطاب بطريقة مختلفة جذريا. المبادئ النظرية لبلومفيلد لا تنخرط في نظرية الوظائف ولا حتى في التمييز النظري مثل اللغة / الكلام بالمعنى السوسوري. في التقاليد الأوروبية، القيود المفروضة على الجملة هي نظرية، والفرق بين الجملة وما بعدها هو نوعي: قبل، هي لغة (نظام علامات)؛ بعد من ذلك، هو شيء آخر (كلام، خطاب) وإجراءات التحليل لم تعد متطابقة (نظرية البيان). لا شيء كما هو الحال في التقليد الأميركي حيث يعتبر البيان، المقدم من طرف السلوكية، بغض النظر عن طوله، كالأحق باللغويات، ويمكن وصفه باستخدام إجراءات مماثلة على جميع المستويات. عندما بدأ Z. هاريس بحثه في تحليل الخطاب (1969)، يقترح تطبيق الأساليب التوزيعية على "البيان المتبوع"، دون التشكيك في المبادئ النظرية التي تم تعريفها سابقا أو شرحها بشكل مختلف. بالتأكيد، فإن التحليل التوزيعي للسانيات الوصفية يتوقف عند الجملة: نحن لسنا قلقين للغاية حول هذا التحديد، لأنه لم يمنع وضع قواعد كافية للنحو؛

هذا هو الحد الواقعي الذي لا ينتج عن القرارات النظرية السابقة. تصور Z. هاريس يعالج مشكلتين حددتا بوضوح في بدايات تحليل الخطاب "الأول هو تمديد اللسانيات الوصفية خارج حدود جملة واحدة في وقت واحد. والثاني يتعلق بالعلاقة بين الثقافة واللغة (أي بين السلوك غير اللفظي والسلوك اللفظي) "(1969: ص 9). الإجابات المقدمة لغوية بحتة، المشكلة الثانية تتعلق بتوضيح الأول. وهي، علاوة على ذلك، منهجية بحتة لأنها تجري على الاكتشاف التالي: بما ان مشكلة التوزيع في النص لم يدرس على وجه التحديد حتى الآن، لا يمكن تأكيد عدم وجود علاقات توزيعية بين الجمل أو استحالة فصلها عن طريق إجراءات رسمية تتعلق بالأساليب التوزيعية. مع التأكيد على مخاطر التعجيل في تعميم النتائج التي تم الحصول عليها في التحليل، يشير Z. Harris إلى اتجاهين للبحث فتحهما تطبيق هذا الأسلوب على العديد من النصوص. إذا أمكن تحديد واضفاء طابع رسمي بالقواعد التوزيعية تجمعات مميزة لسلسلة من الجمل، سنتطرق بعد ذلك لأسئلة القواعد ضمن مستوى أعلى من مستوى الجملة (تم استخدام نوع من العمليات الأولية التحولية من طرف Z. هاريس ون. تشومسكي في تطوير إجراءات تحليل الخطاب)، هذه المشكلة لغوية. إذا، ومع ذلك، أتاحت التحليلات توفر هياكل رسمية واضحة المقابلة لبعض النصوص دون غيرها، فان توصيلها مع البيانات الظرفية الدقيقة هي الاتجاه الأول نحو إنشاء الدراسات الاجتماعية واللغوية على أساس مبادئ التحليل الصريح والدقيق.

يمكن استخدام مصطلح تحليل الخطاب بدون شك للمبادئ التوجيهية العامة التي تم ذكرها، لأنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يتم تنظيمها حول مفهوم النص ووظيفة الخطاب. فمن الواضح مع ذلك أن مبادئ التحليل المقترح تكشف عن اختلافات جذرية التي تكون موجودة في نفس نقطة بداية حتى التصورات. باشراكها في إعادة التعريف المنهجي للمفاهيم النظرية التقليدية نسبيا، فاللغات الأوروبية، عندما تطرح هذه المشاكل، مجبرة لتصنيف على أساس عملية توليد الخطاب من مصدر هو في آن معا المصدر ومعنى النص، في نفس الوقت الذي تتناسب مع النموذج العام للتواصل. في الجهة المقابلة، تهدف الأبحاث إلى وضع إجراءات منهجية لايجاز وتصنيف شرائح النص، لإعطاء طابع رسمي مكثف تماما. على هذا المستوى، فإن العلاقات بين المدرستين هي عدم توافق تام.

2.2. تتجلى العناصر النظرية للمفهوم الأوروبي بشكل أساسي في E. Benveniste (1966 و1970)، (R. Jakobson 1963) وفي أحدث التصورات حول التعبير عند تودوروف (1967)، في Languages 17، في جان دوبوا (c1967). في هذه المرحلة، لن يُسمح لنا بمخاطرة تكرار الصفحة الممتازة التي تخصصها L. Courdesses هنا لتقديم هذه المشاكل (البيان والتعبير 2.1) المقاربة النظرية) والإشارة إلى مقالها.

2.3. المبادئ المنهجية لتحليل الخطاب.

تعتمد طريقة تحليل الخطاب التي اقترحها Z. Harris على إجراءات توزيعية المطبقة على مجموعة من جمل نص، والتي يتم وصفها فقط وفقًا لهذا النص المفرد. تتطلب هذه الطريقة معرفة morphemes كأجزاء من اللغة التي ينتمي إليها هذا النص، والفئات النحوية التي من المحتمل أن يدخلوا فيها، والعلاقات النحوية الممكنة بين الجمل. لا يتمثل الغرض من هذه الطريقة في البحث عن معنى النص، بل تحديد كيفية تنظيم العناصر التي تشكله.

مبدأ فصول التكافؤ. تتمثل الخطوة الأولى في البحث عن التواجدات المشتركة بين العناصر ضمن الجمل المتعاقبة للنص من أجل تحديد فئات التكافؤ لعناصر أو سلسلة عناصر التي تجعل من الممكن تنظيم الجمل من خلال تحديد قطاعات كل منها و التي تقع في نفس فئات التكافؤ.

ويقال إن عنصرين هما أعضاء في نفس فئة التكافؤ عندما (a) تكون في بيئات متطابقة، أو عندما (b) تكون في بيئات متكافئة (هم أنفسهم أعضاء من نفس فئة التكافؤ).

مثال: يفترض أن الجمل التالية تنتمي إلى نص محدد:

أنا أرتدي تنورة حمراء.

أنا أرتدي السراويل.

الخياطة تجعل تنورة حمراء

هذا ليس موسم البنطال.

تنورة حمراء والسراويل الحمراء تتواجد في بيئة مماثلة أرتدي: يقال إنها متعادلة (أعضاء من نفس فئة التكافؤ). في كل من : **الخياطة تجعل** و **هذا ليس موسم** ليست في نفس البيئة، ولكن في بيئة متعادلة بما أن **تنورة حمراء** و **السراويل** تنتمي إلى نفس فئة التكافؤ. سيقال أنها متعادلة (إلى الدرجة الثانية). عن طريق الانتقال من بيئات متطابقة إلى بيئات مكافئة، يتم إنشاء سلاسل التكافؤ مما يجعل من الممكن تشكيل فئات التكافؤ. يمكن بناء سلاسل التكافؤ في سلسلة بقدر ما يرغب المحلل، شريطة أن يمكن إعادة البيئات التي تشكله إلى بيئة مماثلة تم تحديدها مسبقًا. لذلك يمكن بناء سلاسل جديدة من العبارة التالية التي تنتمي إلى نفس النص: عادة أرتدي السراويل، لكن هذا ليس موسم الملابس الدافئة، وأفضّل وضع التنورة الحمراء.

بالنسبة لمجمل بيانات النص، سيتم النظر في فئتين من التكافؤ:

أنا أرتدي تنورة حمراء

الخياط يصنع السراويل

)لكن) هذا ليس موسم الملابس الدافئة

أنا أرتدي عادة

)و) أنا أفضل أن أضع

ولكن، و، و , التي هي عناصر التنسيق بين الجمل و / أو الجمل الفرعية (مكونات جملة مركبة) لا تدخل في فئات التكافؤ، ولكن يمكن دمجها مع E3 و E5 على التوالي، لأنها تظهر مرة أخرى تلقائيًا عندما لا يتم فحص المقاطع في شكلها الرمزي (E، F): "إن المادة التي لا تدخل في أي فئة معادلة والتي لا ترتبط بشكل نحوي بعضو معين في الفصل تقع ضمن عمود خاص في البداية ... "(1969،ص 39).

جدول الإدخالات: من أجل دراسة أنواع التوزيع بين الطبقات وتتابعها في السلسلة النصية، يمكن تمثيل فئات التكافؤ التي تحددها العمليات السابقة في جدول القيد المزدوج حيث يمثل الترتيب الأفقي العلاقات بين فئات التكافؤ داخل كل جملة أو جملة فرعية من النص، والترتيب الرأسي، الجمل المتعاقبة بالترتيب الذي تظهر به في النص. سنحصل بالتالي على العبارات السابقة:

من الواضح أن أعضاء طبقة التكافؤ نفسها ليس لديهم علاقة خاصة بالمعنى وأن العناصر التي تشكلهم لا تحتوي بالضرورة على نفس أنواع العلاقات النحوية .

بطريقة عامة: إذا كان لدينا تسلسل AM وAN، عندها M = N (علاقة تكافؤ)؛ إذا كان لدينا BM وCN، إذنC = B ؛ إذا كان لدينا BK وCL ، ثمL = K ، إلخ" .عندما نضعC = B ، فهذا يعني فقط أن هذه النسبة هي خطوة في سلسلة معادلة: من ناحية، Bو C تجتمع في بيئات متكافئة M وN ، ومن ناحية أخرى، بيئتان K وL ، أيا كان، حيث يوجد B و C متساويان 1969:ص 16.

العلاقات النحوية والتقنيات المساعدة: إذا كان مبدأ تكوين فصول التكافؤ أساسيًا في تحليل الخطاب، فمن الضروري إشراك العلاقات النحوية التي تجعل من الممكن تنظيم الجمل من أجل الحصول على فئات التكافؤ على أوسع نطاق ممكن. يمكن استخدام عدد كبير من التقنيات لهذا الغرض؛ جميعهم يقدمون شرطا حتميا: إذا كانت العلاقة النحوية صحيحة دائما لتسلسلين (morphemes أو جمل) في اللغة التي ينتمي إليها هذا النص، يكون صحيحا (يعني قابلا للتطبيق) على التسلسلات الموجودة في النص.

(**a**) الاعتمادات أو الحوادث التابعة. هناك عدة أنواع من التبعيات بين العناصر التي تنتمي إلى النص، وحالات الضمائر هي الأكثر شيوعا. يمكننا أن نعتبر أن هذه البدائل تنتمي إلى نفس فئة التكافؤ التي تعتمد عليها العناصر، وفقا للنص. في جملة "العطل الممطرة لها عيوب، لكنها تسمح بمشاهدة التلفزيون"، "ها" تعتمد على "العطل الممطرة " : فمن ناحية، تؤدي عملية التبديل إلى حدوث فرق (الأيام الممطرة ... ها) و، من ناحية أخرى، طالما لا تظهر العطل في البيان، فإن "ها" لا تظهر. ويمكن اتباع نفس أنواع الاستدلال فيما يتعلق بتحديد فئات التكافؤ التي تنتمي إليها les relatifs. ولكن يمكننا أيضًا تحديد فئات التكافؤ دون الرجوع إلى النص نفسه، باستخدام قواعد التكافؤ المعروفة في اللغة.

(**b**) التحولات النحوية. إن علاقات التكافؤ بين الجمل، والتي هي التحولات، تجعل من الممكن مقارنة جملة من النص مع تحولها في اللغة. ثم يعاد وضعها في النص – إذا، ومع ذلك، فإنها تعتبر "مثيرة للاهتمام" لصياغة فئات التكافؤ التي يتوخاها المحلل. بالنسبة إلى Z. Harris، يجب أن تكون هذه العمليات في تحليل الخطاب فقط كتقنيات النسخ الاحتياطي. تتمثل الوظيفة الوحيدة للتحولات في تنظيم المقاطع التي تنتمي إلى جمل، مع الحفاظ دائمًا على العلاقات النحوية الموجودة بينهما في الجملة النصية (الفكرة الأساسية هي أن التحولات لا تعدّل المعنى، أو تعدله بطريقة لا تذكر). وبعبارة أخرى، يتم تحديد عدد معين من التلاعبات في الجملة، ولكن يجب الإشارة إلى كل من هذه العمليات المتتالية بدقة ووضوح، بحيث يمكن إعادة صياغة جملة النص بالكامل.

كمثال، فكر في حالة التضمين في البيان الذي تم تحليله في فئات التكافؤ: عادة أرتدي البنطلون، ولكن ليس موسم الملابس الدافئة التي تلبس في فصل الشتاء، وأنا أفضل أن أرتدي تنورة حمراء.

(**1**) في الجزء الجديد "التي تلبس في فصل الشتاء"، يمكن تعريف "التي" وفقًا للنص (في حالة حدوث ذلك بالاعتماد على الملابس الدافئة وفقًا لعلامات عبارة الفعل، على سبيل المثال) أو من خلال علاقة التكافؤ العامة Harris Z. : إنه ليس موسم الملابس الدافئة التي يتم ارتداؤها في الشتاء = ليس موسم الملابس الدافئة. يتم ارتداء الملابس الدافئة في فصل الشتاء.

(**2**) وفقا لفئات التكافؤ المحددة أعلاه، حيث تكون جميع الجمل من النموذج E. F، هاته الجمل لا يزال لديها مخالفة حيث أنها من الشكل E .F. يمكننا الانتقال إلى عملية جديدة تسمح بتحويل السلبي إلى ايجابي : الجملة هي عدم اكتمال المبني للمجهول (مع حذف الوكيل)، سنحصل على : ارتداء ملابس دافئة في الشتاء = نرتدي ملابس دافئة في الشتاء. ثم تكون الجملة من النموذج EF، الجزء " في فصل الشتاء" والذي لا يدخل في فئة التكافؤ، سيتم حفظه في هذا الشكل ويكون متصلاً بعضو هذه الفئة (الملابس الدافئة) التي يكون منها بشكل نحوي الأقرب.

من هذه الطريقة الشديدة الصرامة، يمكننا أن نعطي لمحة في خطوط قليلة فقط. إنها تسمح بمعالجة أسئلة تحليل الخطاب باستخدام أداة وهي، لأول مرة، (1) لغوية، (2) رسمية، (3) معدلة، (4) دقيقة. وبالرغم من قلة عدد التطبيقات، إلا أن التطبيقات الأولى لهذه الطريقة، عندما تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على البيان، عن طريق فئات التكافؤ والإجراءات التحويلية بالمناسبة، تتعلق بشكل أساسي باختصار والمتكررة بشكل نسبي (مثل الشعارات الإعلانية أو أجزاء من النصوص المدرسية). يبدو أكثر صعوبة للتعامل مع كل الدقة المطلوبة مع التصريحات الطويلة. وربما هذا هو السبب في أن بعض الأبحاث التي تستلزم قدراً أكبر من العمل، معتمدة بشكل صريح على المبادئ المنهجية التي اقترحها Z. Harris، تتجه نحو مشاكل وأنواع جديدة من التحليل حيث المساحة المخصصة للدراسة التحويلية في ازدياد.

3. التطبيقات والتطورات الحالية في فرنسا.

3.1. منذ خمسة عشر عامًا، في سياق علم اللغة البنيوي، تحول البحث في تحليل الخطاب، كما رأينا، إلى منظورين يصعب التوفيق بينهما، والتي تنتج جزئيًا عن الخيارات النظرية التي طبعت تطور التيارين الأمريكي والأوروبي، هذه الخيارات التي ترتبط نفسها إلى التقاليد الثقافية والفلسفية المختلفة. ومع ذلك، فإن المشاكل، كما هي، تشكل جزءًا من تصور علم اللغة العام. يتيح الجهاز المفاهيمي الذي تم تطويره في الحالة الأولى تحديد الخصائص الوظيفية لمجموعة من العناصر التي تعتبر موجودة في جميع اللغات الطبيعية (على سبيل المثال، les embrayeurs)؛ تعتبر الطريقة المطورة في الحالة الثانية قابلة للتطبيق أياً كانت اللغة الطبيعية التي يكون النص مثالاً عليها.

عندما يتعلق الأمر بتطبيق المبادئ أو الأساليب المقترحة، ما لم يكن ذلك مجرد تمرين – أي توضيح للمبادئ أو المنطق – يجب النظر في عدد من التقارير وتحديدها. مع غيرها من التخصصات التي يمكن أن تكون علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ وأحيانا الأدب. تعتبر مشكلة العلاقات بين اللغويات والعلوم الإنسانية الأخرى، والتي ضعت في البداية من منظور "العلوم الإنسانية" باعتبارها مسألة اللغة، وجهة نظر أخرى من قبل اللغويين عند التطرق لتحليل الخطاب الجزء الثاني من المشكلة، الذي يتجاوز اللغة : "يبقى أن نثبت من الوقائع أن هذه الارتباطات الرسمية موجودة في الواقع، وهذا الخطاب المتعلق بالفرد، أو مجموعة اجتماعية، أو تخضع لنمط معين، أو على موضوع معين، ليس لديه معان محددة فقط (مع اختيارهم للمرفيم)، ولكن أيضا السمات الشكلية المميزة... ترابطها مع بعض النوع من الحالات يعطي معنى الحالة لحدوث هذه الخصائص الشكلية "(هاريس، 1969:ص 11).

ومن هذا المنطلق، تطور العمل في تحليل الخطاب في فرنسا على مدى السنوات القليلة الماضية، ومن هذا المنطلق، يشاركون في تطوير نظام جديد، socio-linguistique– التي تقترح استكشاف حقل بحث قديم وغير محدد بدقة: العلاقة بين اللغة والمجتمع. وفي هذا الصدد، فإن الدراسات التي تم إجراؤها بالفعل ليست من عمل علماء اللغة فقط، حيث يتم فحص فرضيات وأساليب تتعلق بالأسئلة اللغوية الأساسية هنا. نقاط التقارب التي ظهرت في علم المعاجم التطبيقية، عندما يتعلق الأمر بالمشكلات الاجتماعية والأدبية والاجتماعية التاريخية، وتحليل المحتوى في تطوير نماذج تحليلية لعلم الاجتماع وعلم اللغة النفسي. .

3.2. معطيات عامة. الفرضيات اللغوية والمحتوى. إعادة تعريف من قبل تشومسكي، في إطار grammaire générative، اللغة ومفاهيم التعبير، والمعارضة بين نموذج الكفاءة ونموذج الأداء، له أهميته في مقاربة مشكلة الخطاب. تتيح توضيح الافتراضات – أو التي يمكن إجراؤها حاليًا في تحليل الخطاب التي تشكل جزءًا من نموذج الأداء. إن التنوع اللامتناهي للجمل المنتجة ليس نتيجة "للحرية" لموضوع المحادثة وحده. هو في المقام الأول إمكانات ناتجة عن الخصائص récursives للغة نفسها (نموذج الاختصاص). من وجهة النظر هذه، فإن الخطاب الذي يدور حول موضوع المحادثة ليس سوى "جمل طويلة"، وهو تكرار للعمليات ذات الطبيعة المشتركة. الخطاب هو ما قبل الخطاب وما بعده، إنه خطاب فقط طبقاً لهذا "القبل" وهذا "البعد": الأسئلة والأجوبة مرتبطة ومتضمنة بشكل متبادل. النص – مثال على الخطاب – لا يغلق أبداً، إنه استمرار، من جهة، ونقص، من جهة أخرى. إنه موجود كنص فقط بما يسبقه ويشكله، أي حسب الخطابات الأخرى. هذا لا يستبعد، بطبيعة الحال، عملية الفتح أو الإغلاق داخلياً، وغالباً ما يتم استعماله بشكل غير ملائم للأشكال المكتوبة أو الأدبية فقط.

أولا، تحليل الخطاب يفترض وضع عدة نصوص معا باسم التنظيم الداخلي للنص بمعزل يمكن أن تشير فقط إلى نفسها (بنية مغلقة) أو اللغة (بنية لا نهائية، وتكرار نفس العمليات). تعكس تحليلات الخطاب بالفعل هذه الحاجة: الجماعات السياسية المختلفة والصحف في دراسة مؤتمر الحزب الاشتراكي (JB Marcellesi، 1969)، تعليق على الخطاب الذي ألقاه ديغول حول الجزائر في مختلف صحف الرأي (D. Maldidier، 1969 و 1970)، خطاب اثنين من القادة السياسيين لحزبيهما حول نفس الموضوع (L. Courdesses هنا). عند إجراء التحليل على نص واحد، نظرا لوجود مشكلة الخطاب، فإنه يشير إلى نوع القائمة، كما هو الحال في دراسة بنية مكسيم S. Meleuc (1969).

سواءا كانت المشاكل لغوية (قواعد تحديد "الخطابي" تصنيف التعبير) أو اللغوية الاجتماعية (الارتباطات المحددة بين السلوك اللفظي وغير اللفظي)، يبقى تحليل الخطاب هو المقارن في الأساس. إذا، من خلال النص، نقترح إعادة النظر في عملية التعبير، فهذا يتم تعريفه على أنه مجموعة من المتواليات الممكنة التي تستجيب إلى نظام قواعد نحوية عالميا حاضرة في مجتمع لغوي، ونحن لا يمكن أن ندرس في البداية سوى الاختلافات في الأداء (النصوص). من الواضح، أنه من أجل النظر في هذه الخلافات كونها لها دلالة ما مقارنة مع افتراضات البحوث السابقة، نظرا لعدد من العوامل المتعددة للإجابة على عدد معين من المعايير الصريحة، مما يسمح بتقليل عدد المتغيرات من جهة، والتحكم في المتغيرات الموجودة من جهة أخرى.

يعتمد تحديد الثوابت وفقًا للمعايير المختارة (الوضع الدقيق، المتحدث (المتحدثون)، المجموعات الاجتماعية، اختيار العبارات) دائمًا على أهداف البحث ويجب تحديدها في بداية التحليل: "وهكذا، من مجموع بيانات فترة زمنية، من متحدث، مجموعة اجتماعية، والتي تشكل عالمية الخطاب، نستخرج مجموعة من البيانات محدودة في الزمن (الحاجة إلى التجانس التزامني) وفي المكان (تحتاج إلى حالة اتصال متجانسة). نعتبر أن هذه المجموعة تمثل جميع الخطابات "(دوبوا، a1969).

3.3. الطرق ووجهات النظر.

كل تحليل له خصوصياته المنهجية الخاصة اعتمادا على الافتراضات الخاصة به. وهكذا سيتم إجراء دراسة المفردات السياسية للأعمال بمؤتمر Tours والصحف التي تتحدث عن المؤتمر (الذي يشير إلى نماذج مختلفة من أداء الجماعات السياسية الفرنسية في عام 1920) مختلفة عن الدراسة الغاية منها هو تحديد عدد من العلاقات الراسخة بين زعيم الحزب والحزب، حيث البيانات modalization ليست نفسها (تحديد المجموعة أم لا). ومع ذلك، تستند هذه التحليلات إلى حد كبير على نهج العامة التي تم تحديدها سابقا: دراسة التوزيعات وتشكيل طبقات التكافؤ المرتكزة على أساس نطق بعض أشكال التعبير. ومع ذلك، فإنه يجب التمييز بين نوعين من جوانب محددة جدا لتطوير البحوث في تحليل الخطاب في فرنسا التي ترفع حاليا مشاكل منهجية جديدة.

عندما يشكل المرء مجموعة، لا يكون المرء بالضرورة مهتما بكامل البيانات التي تنتمي إلى نصوص الجوهر. يمكن تقديم مجموعة فرعية فقط من هذه البيانات للتحليل، وأساليب الإبلاغ التي تعتمد على فرضيات البحث محددة في قواعد تشكيل الجسم. في الحالة الأكثر شيوعًا، نسجّل عددًا من الكلمات (أو واحدًا فقط) التي ستكون عبارة عن جرائد البيانات التي تم العثور عليها (مثل الجزائر وفرنسا في دراسة دال مالديبيه). نحصل بعد ذلك على سلسلة من التأكيدات حول x (الثابت)، مصنوعة من جميع المقترحات التي تحتوي على x وتشكل نصًا جديدًا يمكن التحكم في متغيراته بمزيد من الدقة. على هذا النص المقيّد، المتكرّر بشدة؛ التي يتسم ببيئات متطابقة، سيتم تطبيق تقنية Z. Harris للتكافؤ الطبقي. عدة أنواع وتصنيفات ممكنة؛ بشكل عام، سيتم تصنيف الكلمات أولاً من قبل المفعلين اللفظيين وتوزيع x (قبل الفعل أو بعده، ضمن عبارة prepositional، وما إلى ذلك). يتيح تقليل الجمل المعقدة إلى جمل بسيطة تجانس البيانات، وفقا للقواعد التحويلية. ثم يتم تقسيمها إلى جمل منطقية مع حجة واحدة أو اثنتين. التصنيف، التلاعب، التخفيضات تعتمد بشكل واضح على كل تحليل؛ ومع ذلك، تهدف جميع العمليات للحصول على الجملة النظرية (أو أكثر) (أدركت أم لا في النص) تدعى الجملة الأساسية من البيان، الذي يمكن اسقاطها على كل الجمل من النص؛ هي "النموذج".

على الرغم من أن الإجراءات المستخدمة لبناء الحتوى في هذا النوع من التحليل تختلف عن الدراسات المتعلقة بالخطاب المتبع، إلا أنها، من ناحية أخرى، تنضم إلى أحدث جوانب تقليد طويل من الأبحاث المعجمية في فرنسا. في الواقع، عندما يتبنى lexicologues برنامج بحثي على مفردات عصر، مؤلف، وما إلى ذلك، فإنها لا تسجل حوادث بسيطة فقط، ولكن أيضا تشارك في الأحداث، وهنا يمكن أن نقول أنها تشكل تلقائيا فئات توزيعية من النماذج المعجمية (الشبكات الدلالية). الاختلافات الأكثر بروزا (تميل إلى أن تختفي) ليست في شرط الاكتمال الذي يميز علماء المعاجم بالمقارنة مع اللغويين في عدد معين من الحالات ولكن في الحقيقة أن (1) حتى باستخدام هذا النظام، والبنية النحوية

للجملة يتم تفكيكها نسبيا؛ (2) لا يسمح lexicologues التلاعب من قبل اللغويين، ولكن يمكننا أن نفترض أنه ليست سوى نتيجة ل(1) حيث لا يمكن أن نلعب التحولات الا من التراكيب النحوية التي يمكن إعادة بنائها بعد ذلك.

الجانب الثاني من هذه الدراسات يتعلق بالاستغلال اللغوي للنماذج التي هي الجمل الأساسية التي تم الحصول عليها. يمكن دراسة أعضاء فئات التكافؤ (أي المتغيرات) وتصنيفها وفقًا لإجراءات مختلفة، مع اعتبار التغيرات أو الاختلافات في التصنيفات مهمة (بالنسبة للمتحدثين، وأنواع البيانات)، وما إلى ذلك). قد يكون لبيانات متحدثين اثنين نفس البنية في الجملة الأساسية، ولكن المتغيرات ليست متطابقة، أو هي هرمية (مرتبة) بشكل مختلف. يمكن لنا أن ننظر أيضا أن ترتيب التحولات هو عملية هامة من الخطاب (لZ. هاريس، الإجراءات التحويلية هي عملية بحتة)، وربما يكون هناك نموذجين أساسيين حيث المتغيرات متطابقة، ولكن أحد النماذج هو تعديل الآخر (المرور من الخطاب التعليمي إلى الكلام التطبيقي، على سبيل المثال). لا يزال بإمكان المرء أن يرسم خريطة، كما يفعل مالديدييه، حالتان متزامنتان متعاقبتان متلازمتان بشكل متزامن مع تحول في النموذج (التأكيد< النفي).

يبدو من الصعب جدا التقدم في الدراسات الاجتماعية واللغوية دون اللجوء إلى تحليل الخطاب. هذا بلا شك أهم نتيجة للعمل المقدم في الجزء الأول من هذه القضية. إن التردد الذي يشهدون به فيما يتعلق بالمصادر المختلفة التي يستطيعون المطالبة بها، يسمحان برؤية اتجاهات جديدة لا يزال يتعين تحديدها، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها بأي حال من الأحوال.